السوسيولوجيا والمجتمع لدى ألان تورين وبيير بورديو

عصام العدوني(*)

كاتب من المغرب.

مقدمة

اعتاد بعض علماء الاجتماع إقامة تعارض بين الكتّاب؛ فماركس يُطرح في مقابل دوركايم وبارسونز، وفيبر مقابل ماركس، وليس بعيداً عنا بورديو مقابل تورين، وبودون مقابل بورديو، وتورين مقابل كروزيي... إلخ. ولقد رسّخ تاريخ السوسيولوجيا في أذهاننا التعارض والتنازع بين النظريات والمناهج، ولم يترك إلا مجالاً هامشياً للالتقاء والتكامل، دون أدنى تمحيص وترو، مع العلم بأن في الامكان إنتاج السوسيولوجيا كعلم يقوم على حد أدنى من المعارف المتفق عليها والمقبولة من طرف الجميع.

يقول بورديو «يحلو لبعض علماء الاجتماع أن يجتروا باستمرار فكرة التضاد الشائعة التي تعاكس ماركس بفيبر، ونراهم يعارضون بين المادية والماركسية و«الروحانية الفيبرية» أو «المثالية الفيبرية» وهذا خطأ شاسع، ذلك أن فيبر كان رائداً لما يمكن أن ندعوه «الماركسية الرمزية» (صالح، ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦). بل أكثر من ذلك، يبدو أن «حدود كل واحد من هؤلاء المنظرين الثلاثة، تجد عند الآخرين حلولها» (ضومينيك، ١٩٩٨: ٢٧ ــ ٣٠). لكن عادة لا يتم الانتباه إلى ذلك.

لكن، ألا تمثل هذه الملاحظة التي وقف عليها بورديو قدر السوسيولوجيا منذ نشأتها إلى اليوم؟ ألا تنطبق على المتن البورديوي في علاقته بالمتون الأخرى؟ فهل استطاعت سوسيولوجياه تخطي هذه الحتمية؟ أم بالعكس كانت تأكيداً لها؟ هل تقف سوسيولوجيا إعادة الإنتاج في مواجهة الحركات الاجتماعية؟ هل الهابتوس يعارض الإبداعية المميزة للفعل الاجتماعي؟

هذا ما سنحاول إبرازه في هذه الورقة من خلال عرض تصور تورين وبورديو للسوسيولوجيا لكشف نقط الاختلاف والاتفاق بينهما. لكن قبل ذلك، نرى من الضروري استحضار السياق الفكري والاجتماعي العام الذي كان وراء إنتاجاتهما، وكان قد ساهم في منح سوسيولوجياهما وضعيتها الإبستمولوجية الراهنة.

(*) البريد الإلكتروني: issam.addouni@gmail.com.

أولاً: في الوضع الفكري والاجتماعي العام

إن أول ما يشد الانتباه هو ارتباط السوسيولوجيا بالحداثة تاريخياً ومعرفياً، لدرجة أن الحديث عن الطرف الأول يليه الحديث عن الطرف الثاني حكماً، خاصة حينما لا تكون الحداثة مجرد أفكار فلسفية ودعاوى أيديولوجية وإنما تصبح قواعد ومؤسسات وتنظيمات وعلاقات اجتماعية. ألا يقال إن السوسيولوجيا هي بنت الحداثة؟ فمن بين العلوم الاجتماعية تعتبر الأكثر ارتباطاً بالحداثة، سواء في بعدها المعرفي ـ الإبستمولوجي أو الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي (اعتماد العقل والعلم، طرق تنظيم المجتمع والإنتاج، العلاقات بين الجماعات، تدبير الخلافات وتنظيم أشكال السلط... إلخ). لكن بقدر ما خدم هذا الترابط مشروع السوسيولوجيا، كنظام معرفي للتحرر من التقليد والدين وكل مبدأ غير اجتماعي في تفسير المجتمع، فإنه شكّل حملاً ثقيلاً عليها استوجب التحكم في منطلقاته ومسلماته ونتائجه بشكل لا يؤدي إلى نكوص مشروع الحداثة ذاته، وتراجع القيمة النقدية للسوسيولوجيا في آن واحد. إن هذا الإشكال كان وما زال يشكل إحدى أهم قضايا ورهانات السوسيولوجيا إلى يومنا.

لقد عكست السوسيولوجيا منذ القرن ١٨ أهم مضامين الحداثة وتجلياتها؛ فقد اعتبر أوغست كونت المجتمع الحديث ذا طبيعة «وضعية» ويسوده العلم والعقل وقوانين التطور التاريخي؛ أما إميل دوركايم، فقد بحث في عناصر الاستقرار والتوزان الضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية، التي أصبح التغير والتعقد والتخصص والفردنة من أبرز سماتها، واعتبر التضامن العضوي أساس الحداثة والتقدم. ودافع فرناند تونيز عن «المجتمع» ضد «الجماعة»، التي تتصف بغياب التعقيد، وضعف التخصص، وضعف تقسيم العمل الاجتماعي، وهيمنة علاقات التآزر والتضامن الأولية القائمة على الانتماء للمجموعة الأولية والتحالفات القرابية والعشائرية. أما ماكس فيبر، فقد ربط بين الحداثة والعلم والعقلنة، هذا الكل يؤدي في نظره إلى فك سحر أو جاذبية العالم (Désenchantement)، أي الفصل بين المقدس والمدنس في جميع مناحي، الحياة والقضاء على المشروعيات التقليدية بفضل العمل العميق الذي تقوم به المنظومة الرأسمالية والتنظيم البيروقراطي الحديث.

ولقد بشرت السوسيولوجيا بإنجازات العقل العملي، وسيطرته على الطبيعة وتحويلها لخدمة النظام والعقلنة، كما ادعت تحرير المجتمع من التقاليد والأوهام والمعتقدات الدينية، التي تمارس عليه الحجر والوصاية، لكنها تجاهلت في المقابل آثار وحدود هذه الاندفاعة القصوى للعقلانية، التي ترتبت عنها زعزعت الثقة في مشروع الحداثة ذاته وارتداده في كثير من الأحيان إلى دعاوى أيديولوجية محافظة تقلص مجال الحرية والفعل الإنساني الواعي.

وقد شهدت أوروبا سجالات ومواجهات فكرية حادة بين مبشر بإنجازات السوسيولوجيا والحداثة معاً، ومتحفظ على مقدماتهما الفلسفية، ومشكك في نتائجهما السياسية، خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين التي عرّت الكثير من القناعات، وأزاحت الستار عن الأوهام الكبرى لمشروع الحداثة، وكشفت عن مناطق الشك وأماكن الظل والفوضى التي لم تصلها وعودها وقوانينها وانتظاماتها (الغيتوات، أحياء الصفيح، العمال والمهاجرون، الطلبة، اختزال

الديمقراطية في حكم النخب المسيطرة على الاقتصاد والمال والدعاية...). وقد ساهمت أحداث أيار/مايو ١٩٦٨ التي شهدتها فرنسا وبعض البلدان الغربية في تعرية الواقع البئيس الذي انتهت إليه المجتمعات الصناعية المفعمة بأيديولوجيا التقدم والنمو، ومعها السوسيولوجيا باعتبارها الخطاب الذي واكب التصنيع والتحضر والتنمية تحليلاً وتنظيراً وتبشيراً، معلنة دخول فاعلين جدد إلى حقل الصراع المجتمعي هم من الشباب والنساء والحركات البيئية والمناهضة للسلاح النووي، أُطلق عليهم لفظ «الحركات الاجتماعية الجديدة».

وفي فرنسا، دفعت الأحداث التي عرفتها الفترة الممتدة بين الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي الى القيام بمراجعات فكرية كبرى، حيث ستتراجع أفكار وتحل أخرى محلها؛ « فالوجودية لم تعد مرجعاً ضرورياً. أصبحت البنيوية موضة أيديولوجية وما ينعته البعض بالماركسية الجديدة أصبح يبدو كمدرسة حقيقية» (Copans, 1976: 137-158)، بعد أن تحررت من أسر الشيوعية العسكرية بكل فظائعها (الغولاغ، عبادة الزعيم، المركزية الحزبية...). إن تراجع وزن ألتوسير وتأثيره في الساحة الفرنسية، وهو المعروف بنزعته المضادة للإنسانية التي حولت الإنسان إلى مجرد لعبة بسيطة تتحكم فيها البنى المادية والأيديولوجية، قابلهما انفتاح حقيقي على الواقع الحي بجميع تلاوينه، وعلى الممارسة الفعلية للأفراد بشكل أعاد الاعتبار إلى المعيش والتجربة الفردية والذاتية. وفي السبعينيات بدأ إغراء البنيوية هو الآخر يتراجع، خاصة بعد أحداث ١٩٦٨ التي كشفت عن النزعة اللاسياسية الطاغية عليها؛ إذ إن التفكير في المجتمع «كتفاعل لبنى جمعية لا واعية سيقود إلى التحول عن المشكلات السياسية والقضايا التي ناقشها الماركسيون والوجوديون»، كما عرفت الماركسية انتقادات من طرف فلاسفة كبار، كجيل دولوز وأنتروبولوجيين مرموقين، مثل بيير كلاستر، وسوسيولوجيين جدد.

وقد تشربت نظريات تورين وبورديو بهذا المناخ الفكري، وعايشت هذه الصراعات المذهبية، وسعت في الوقت نفسه إلى تجاوزها؛ فبورديو سيسعى الى ذلك من خلال «التأرجح المحسوب بين مصالح البنيوية ومصالح الماركسية: أنساق التمثل/لا مساواة اجتماعية وثقافية، المنزل القبائلي/الطبقة العاملة، الأعمال الفنية/الأماكن المشتركة للأيديولوجيا المهيمنة» (Copans, 1976)، وتورين سيستكشف مواضيع جديدة للصراعات الطبقية، وأهدافاً غير تلك التي بشر بها ماركس... ودون أن يسجنا نفسيهما كلياً في قوالب محددة، سيسعى كل واحد إلى أن يؤسس فكراً نقدياً مستقلاً.

ثانياً: سوسيولوجيا الفعل عند ألان تورين

لقد انتهت السوسيولوجيا إلى تدمير الفاعل والفرد في مقابل تمجيد النسق أو المنظومة والنظام الاجتماعي، كما أفرطت في سجن الفرد داخل فضاء الوظيفة أو السيطرة. وبلغت هذه النزعة أوجها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وترجمتها أعمال تالكوت بارسونز في السوسيولوجيا، كما ترجمتها أعمال رالف لانتون ومالينوفسكي في الأنتروبولوجيا، مركزة على مفاهيم نسقية وظيفية من قبيل الدور،

والتكيف الاجتماعي، والشخصية القاعدية، والتنشئة الاجتماعية ... إلخ. وستنتهي إلى إقبار الفعل والفاعل. إن «التبخيس من قيمة الفاعل الاجتماعي جعل هدف العلوم الاجتماعية هو دراسة المؤسسات وتعريف المؤسسات على أنها التنظيم المعياري لأحد ميادين الحياة الاجتماعية من أجل أن تؤدي وظيفة في الحفاظ على استمرارية المجتمع برمته وفي الحفاظ على تكيفه». وهكذا، فإنها استنجدت بمبدأ فوق المجتمع لتفسير الحياة الاجتماعية (التطور الموضوعي، الضرورة التاريخية، التقدم...) (تورين، ١٩٨٧: ٦٠).

هذا في حين أن السوسيولوجيا النقدية، وإن ساهمت في إزالة القناع عن حقيقة المعايير والأدوار والنماذج الثقافية بإرجاعها إلى حقيقتها المتمثلة في كونها علاقات سلطان وسيطرة...، فإن أسلحتها النقدية، وخاصة في تجلياتها الأكثر مغالاة، سرعان ما سترتد ضدها؛ فمن جهة أولى، «عندما ستعمل على إلغاء علاقات السلطة التي تريد أن تكشفها تحت تأثير سيطرة مطلقة؛ وعندما سترجع إلى تمثل «وظيفي» للمجتمع بأن تطلق فقط لفظ سيطرة على ما كان يطلق عليه وصف وظيفة، وسلطة على ما كان يوصف بكونه مؤسسة» (Touraine, 1993: 58)؛ ومن جهة ثانية عندما ستفصل بين النسق والفاعل لدرجة إلغاء هذا الأخير، وجعله تحت رحمة آليات الهيمنة وإعادة الإنتاج. بينما تغامر السوسيولوجيا التفاعلية والفردانية بتمجيد الفاعل، وبتضخيم إمكانيات الفعل الاستراتيجي العقلاني الحسابي إلى الحد الذي يؤدي إلى فصله عن انتمائه داخل النسق الاجتماعي.

لذلك وجب التخلص من السوسيولوجيا الكلاسيكية التي تقيم المجتمع على خلفية النظام والنسق والوحدة والتكامل، والتخلي عن الماركسية التي تذيب الفاعل في مسلسل تعاقب أنماط الإنتاج المحددة تاريخياً، وتجاهل الفردانية التي تعتبر المجتمع نتاجاً للأعمال الفردية.

إن مجهود تورين النظري سينكب على تجاوز هذه الوضعية بإعادة الاعتبار إلى الترابط الحيوي بين النسق والفاعل عبر مقولة نسق الفعل، فـ «المهم هو أن يتم استبدال الفصل المتزايد بين الفاعل والنسق بالارتباط المتبادل بينهما، وهذا ما تسمح به فكرة نسق الفعل» (Touraine, 1997: 30)، وذلك من خلال الملاحظة الدقيقة والتتبع المباشر لفضاءات الانتظام المجتمعي الأكثر حيوية واستراتيجية، ووصف إمكانات انبثاق الفاعل ومجالات الفعل داخل المنظمات الاجتماعية الحديثة. إذن سيتجه تفكيره صوب الديناميات الاجتماعية التي تعتمل في عمق المجتمعات الغربية، وخاصة في عناصرها الأكثر استراتيجية، كالاستثمار والمعرفة والثقافة، مركزاً على تفسير الصراعات والمجابهات التي تنتج من ادعاءات ورغبات تملك أو إدارة هذه العناصر وتوجيهها. فمن دراسة علاقات الشغل داخل معامل شركة رينو، إلى حركة أيار/مايو ١٩٦٨ والحركات الطلابية والنسائية والبيئية، وحركات التحرر في أمريكا اللاتينية ... إلخ، ستزداد قناعته بمركزية هذه الحركات في المجتمعات الصناعية وما بعد ـ الصناعية، وهي مركزية تؤشر على بداية حقيقية «للتاريخ الاجتماعي للمجتمع؛ تاريخ ليس شيئاً آخر سوى مجموع العلاقات والصراعات التي رهانها هو المراقبة الاجتماعية لثقافة جديدة، ولقدرة متزايدة للمجتمع على التدخل في ذاته» (Touraine, 1978: 12).

إن دينامية وصيرورة المجتمع ما بعد الصناعي، وكذا صراعاته ورهانات فاعليه وعلاقات إنتاجه وتغيره، وبالجملة إن جميع صيرورات فعل وتدخل المجتمع في ذاته تقوم على خلفية موقف إبستمولوجي ووجهة نظر معيّنة للاجتماعي يعرف المجتمع بكونه لم يعد مبدأ وحدة وتوحيد وإنما أصبح «حدثاً دراماياً (Un Drame)، فلا هو وضعية ولا مقصد وإنما فعل اجتماعي وعلاقات اجتماعية» (Touraine, 1978: 11)؛ إذ لم يعد في الإمكان النظر إليه من خلال الضوامن الميتا ــ اجتماعية، سواء كانت هذه الضوامن لاعقلانية أو عقلانية، طبيعية أو ثقافية...

إن سوسيولوجياه تذهب في الاتجاه المعاكس، وذلك بتدمير مفهوم المجتمع كهوية ووحدة من خلال عنصرين: **الأول**، حينما تتخلص المجتمعات من فكرة أن تأسيس المجتمع والعلاقات الاجتماعية تقع خارجها «لتنطلق من تاريخها الخاص ومن قدرة المجتمع على إنتاج ذاته» (Touraine, 1974: 15)، فجوهر المجتمع هو العمل والحركة والإنتاج والإبداعية. أما العنصر **الثاني**، فحينما تعترف بقدرة الفاعل على وعي ذاته ومشاركته في الفعل التاريخي. إن الفاعل المقصود ليس الفرد المنعزل وإنما الحركة الاجتماعية: لقد شكلت الأنظمة الاقتصادية والسياسية للمجتمعات الصناعية في مختلف تجلياتها مفاعيل لإقصاء وتهميش ونفي الفاعل ومعه الحركة الاجتماعية، وفي مقدمة هذه الأنظمة نجد الرأسمالية والشيوعية والأنظمة ما بعد الكولونيالية. فقد أفرز النظام الرأسمالي تناقضات كثيرة وتطاحنات عنيفة، كانت آثارها كارثية على فكرة المجتمع (رأس المال/العمل، التقدم/التخلف، المركز/المحيط... إلخ). لكن حدة الصراعات والتوترات السياسية، التي ميزت المجتمعات الصناعية الرأسمالية، لم تولد مع ذلك حركات اجتماعية رغم قوة حضور الحركات النقابية وحركات التحرر الوطني، لأنها في أحسن الأحوال، أي في تجلياتها التاريخية والسياسية، قد «قادت إلى ولادة ظاهرة الحزب أو الحزب/الدولة الذي أرسى سلطته بتمجيد الأمة والنظام» (Touraine, 1978: 14). أما في البلدان الشيوعية والدول المناهضة للإمبريالية، فإن مسلسل التحرر والتحديث أفضى إلى احتلال الدولة مسرح الأحداث السياسية باحتكارها المشاريع المجتمعية الكبرى، كالتنمية والتصنيع والإدارة وتوزيع الخيرات المادية والرمزية، حيث أدى غياب طبقات اجتماعية رأسمالية تقود الإنتاج والاستثمار وتدير التاريخانية إلى اختزال الصراع بين طرفين متناقضين هما الدولة من جهة، وجميع ضحاياها من جهة ثانية.

إن السمة البارزة في هذه المجتمعات تمثلت في سحق المجتمع المدني ومحو الوسائط بين «الشعب» أو «الجماهير» أو «القوة العاملة» والدولة، وبالتالي لم يكن ممكناً تصور نشأة حركات اجتماعية بدون وجود مجتمع مدني مستقل ونظام سياسي للحرية.

● الحركة الاجتماعية والتاريخانية

ما معنى الحركة الاجتماعية؟ وهل كل حركة أو فعل يمكن أن يوصف بكونه حركة اجتماعية؟ ما هي خصائصها ومحدداتها، وما العناصر الأساسية التي تدخل في تشكيلها؟

بداية يجب إزالة الالتباسات التي من الممكن أن يولدها هذا المفهوم، فإذا اكتفينا

بتعريف الحركة الاجتماعية ككل فعل جماعي ذي طبيعة صراعية وموجه ضد سيطرة خصم معيّن على الموارد الاستراتيجية في مجتمع ما، فإننا سنجعل الحركة النسائية والعمالية والطلابية والتيارات الثقافية في مستوى واحد، وسنلقي بالمطالب النقابية والسياسية والثقافية والهوياتية وأشكال الرفض في العمل والإضراب والاحتجاج في سلة واحدة دون أدنى اعتبار للاختلافات القائمة بين مستويات تعبيرها ورهاناتها؛ إذ يمكن أن يكون الفرق شاسعاً بين المستوى المؤسساتي أو التنظيمي أو التاريخاني لتمظهر الصراعات الاجتماعية. لذلك، فتعريف الحركة الاجتماعية يجب أن يكون ذا طابع شمولي ينقلها من الهامشية إلى المركزية، وذلك بإدراج صراعاتها في مستوى الحقل التاريخاني.

إن الحركة الاجتماعية هي فعل موجه ثقافياً وتصارع اجتماعي يقوم به فاعل معرف من خلال وضعه المسيطر أو التابع داخل نمط امتلاك التاريخانية (Touraine, 1984: 114)، لكن قبل أن توجه فعلها نحو مراقبة التاريخانية، فإنها تمر بسيرورة تصاعدية تبدأ في المرحلة الأولى بإنتاج ذاتها ككيان، كمجموع مختلف عن الآخرين، كهوية تقوم على «ضامن ميتا اجتماعي، وبشكل خاص على جوهر إنساني، أو ببساطة على الانتماء إلى مجموعة ما معرَّفة بواسطة قيم أو خصائص طبيعية أو حتى تاريخية» (Touraine: 1984, 124-125). وأهم لحظة تمنحها صفة الحركة الاجتماعية هي المرور من الهوية الدفاعية إلى الهوية الهجومية (Touraine, 1984: 132)، ورفع الصراع إلى مستوى كلي شمولي: لقد انطلقت الحركة النسائية من الدفاع عن الهوية والاختلاف والخصوصية، لكنها لم تستطع أن تنجح في التأثير في المجتمع إلا حينما تحولت إلى حركة موجهة ضد نوع معيّن من السلطة الاجتماعية، أي حركة ضد الرجل، وبالضبط ضد سيطرة «القوة والمال المتماثلتين مع سلطة الرجل» (Touraine, 1984: 133). فالنسائية حينما مجدت الأنوثة واحتفت بالجسد الأنثوي، وحينما طالبت بالمساواة في الحقوق، ووجهت مطالبها نحو الدولة، فإنها مع ذلك لم ترق بممارستها إلى مستوى الحركة الاجتماعية لأنها أهملت نقد البنى المجتمعية برمتها (النفسية والاقتصادية والسوسيوثقافية)، وحينما أدركت ذلك وجهت نقداً جذرياً إلى المجتمع الذكوري، فـ «الحركة الجذرية انطلقت من مسلّمة مفادها أن التناقض الأول هو بين الرجال والنساء، فلا يتعلق الأمر بمحاولة اكتساب حقوق وإنما بتحديد نمط جديد من الاجتماعية (Socialité) حيث خطاطات الاندماج لن يعود تعريفها يتم من طرف الرجال فقط وإنما من طرف مجموع الأفراد، الأفراد المشكلين للمجتمع» (Lamoureux, 1981: 131-138).

وعلى صعيد آخر، فإن الحركة المناهضة للاستعمال السلمي والعسكري للطاقة النووية والحركات البيئية المختلفة لم تستطع الانتقال في صراعها إلى مستوى الحركة الاجتماعية، رغم كونها تحمل في طياتها عناصر الحركة الاجتماعية. إن ضعفها يكمن في تشتتها وغياب الوحدة والانسجام، وانحسار بعضها في ردود فعل ثقافية وأحياناً تقليدية أو حتى محافظة؛ باختصار يكمن في عدم قدرتها على تحديد صراع اجتماعي مركزي، أي عدم قدرتها على التحول إلى «فعل جماعي موجه ضد خصم اجتماعي من أجل إدارة الوسائل التي بواسطتها يتدخل المجتمع في ذاته» (Touraine, 1981: 130). فرغم كونها استطاعت مساءلة بعض العناصر الأساسية للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي، فإنها بقيت عاجزة عن طرح موضوع

نقد السلطة التقنوقراطية في شموليتها، أي مجموع «الأجهزة الكبرى لإدارة الإنتاج وتحديد غاياته الكبرى، وبالتالي تحديد أسلوب العيش» (Touraine, 1981).

إن الهوية الهجومية لا تُكتسب إلا بعد تحديد الخصوم وتوجيه النقد إليهم (مبدأ التناقض)؛ فباعتبار الحركة الاجتماعية هي ذلك السلوك الجماعي المنظم الذي يقوم به فاعل ما في مواجهة خصمه بهدف التمكن من «الإدارة الاجتماعية للتاريخانية» (Touraine, 1978: 103)، يصبح من الضروري معرفة باسم من يتم الصراع؟ وضد من ؟ وعلى أية أرضية؟

إن وجهة النظر هذه تجعلنا نستنتج أن أهم خاصية للحركة الاجتماعية تكمن من جهة أُولى في وعي الفاعلين الاجتماعيين ليس فقط بخصوصيتها، (مبدأ الهوية) ولكن أيضاً باندماجهم في وضعية تصارعية (مبدأ التناقض)، الأمر الذي يقتضي وجود حقل ومشترك بين الخصمين المتصارعين (مبدأ الكلية)

وتُعتبر فكرة الصراع محورية هنا، بل إنها جزء مؤسس للتاريخانية. وإذا كانت السمةَ المميزة للحركة الاجتماعية، فإنها تتميز بكونها فكرة صراع من نوع خاص يختلف عن التوترات والأزمات وردود الفعل الجماعية والقطائع والانحرافات. إن الصراع دينامية إيجابية تلبي جملة من الشروط الأساسية، وهو يعبّر عن ساكنة معيّنة (طبقات، فلاحين، مستهلكين،عمال)، ويتضمن حداً معيّناً من التنظيم والاندماج، ويكون موجهاً نحو خصم ما (هو الآخر يعبّر عن جماعة ما)، ولا يكون خصوصياً وجزئياً بل شاملاً وكلياً، أي يخص التنظيم الاجتماعي برمته؛ فكل مجتمع يتكون من «حركتين متناقضتين: مَن تحول التاريخانية لتنظيم إلى درجة تحويلها إلى نظام وسلطة، ومَن تحطم هذا النظام من أجل استرجاع التوجهات والصراعات بواسطة التجديد الثقافي وبواسطة الحركات الاجتماعية» (Touraine, 1978: 52).

لكن وجب التمييز بين الصراع الذي يتحدث عنه الكاتب والصراع الطبقي كما نفهمه عند ماركس. يجب أن نقر بأن الصراع يقسم مجموعة ما بين من يشكلون أسياد النماذج الثقافية ومن لا يشاركون فيها إلا من موقع تبعي، لكنهم يصارعون في الوقت نفسه من أجل انتزاعها أو المشاركة في إنتاجها. هذا المعنى يتجاوز التحديد الماركسي الذي يحصر الصراع على المستوى الاقتصادي من خلال التناقض بين الطابع الاجتماعي للعمل والشكل الفردي للملْكية. لذلك، فالتركيز على التاريخانية يعني أن الطبقة المسيطرة لا تتحكم فقط في الإنتاج وإنما تتحكم أيضاً في المعرفة والنموذج الثقافي. إلا أن التحكم لا يصل إلى حد التطابق بين مصالح الطبقة السائدة والأفكار السائدة، كما يعتقد ماركس. «إن التاريخانية، التي هي معرفة، استثمار ونموذج أخلاقي لا يشتغلان إلا من خلال العلاقات الطبقية، هذه العلاقات تقابل الطبقة المسيرة التي تتماثل مع التاريخانية، وتماثلها في المقابل مع مصالحها الهيمنية الخاصة بها، مع الشعب أو الطبقة الشعبية التي لا تتلقى تاريخانيتها الخاصة إلا من خلال السيطرة التي يمارسها السيد، لكنها تبحث عن إعادة تملكها وذلك بتدميرها» (Touraine, 1978: 81). إن الطبقات المتصارعة تشترك في التاريخانية نفسها، أي في النماذج الثقافية الموجهة للعمل والسلوك. ألا تشترك الطبقة العاملة والطبقة الصناعية في المناداة

بقيم التقدم والنمو والتحرر؟ إن النموذج الثقافي في الأخير يعكس الصورة التي يكوّنها المجتمع عن إبداعيته، وليس فقط الصورة التي تكوّنها الطبقة السائدة عن الإبداعية. إن التصرفات الصراعية تكون موجهة ثقافياً، بمعنى أنها ليست انعكاسات للتناقضات الموضوعية للنسق. وبالنتيجة، بما أن الحركة الاجتماعية ليست نتاجاً لتناقضات المجتمع الموضوعية، فإنها لا تطرح نفسها كحامل لمشروع جديد كل الجدة يتجاوز سابقه وإنما كبديل يتموقع داخل حقل التاريخانية نفسه. وفي الأخير، فإن حركة اجتماعية لا يمكن تعريفها بواسطة الهدف المعلن أو المبدأ المتبنى، و«إنما من المجموع المشكّل من العناصر الثلاثة المؤسسة لها (الهوية، التناقض، الكلية)، وهو مجموع غير مستقر ولا متجانس، ويتداخل مع أنماط أخرى من الفعل الاجتماعي» (Touraine, 1978: 111).

لقد أدت التحولات المتسارعة التي شهدتها البلدان الغربية بدءاً من التسعينيات من القرن الماضي وهمت الميادين كلها، بدءاً بالفاعلية الإنتاجية وأنماط التواصل والتربية والمعرفة والمؤسسات والتنظيمات والسلوكات والقيم والاتجاهات، وانتهاء بالعلاقات السياسية الدولية والأيديولوجيات، إلى تغير خصائص الحركات الاجتماعية وملامحها كما وصفها تورين في الستينيات والسبعينيات، الأمر الذي حدا به إلى تجديد تصوره بشأن الدينامية الاجتماعية. وقد استمر في التركيز على الفاعل، لكنه نظر إليه هذه المرة كذات وكوعي فردي أولاً وقبل كل شيء: «إن الصورة الأساسية لحياتنا العمومية لم تعد المواطن أو العامل، رغم أن هذه الأشكال من الذات ما زالت حية ومحملة بالمعاني؛ إنها بشكل مباشر الفرد نفسه، أي إرادة تفرد كل فرد وكل جماعة. في كل مكان تظهر الرغبة في التفرد، أي بناء الأفراد والجماعات لأنفسهم كذوات من خلال تركيب وجهين للفعل الإنساني: المشاركة في الفعل الأداتي والاستراتيجي من جهة، والتصريح أو الدفاع أو إعادة تأويل هوية شخصية وجماعية من جهة أخرى» (Touraine, 1984: 10). وهو الأمر الذي يفسر أن حياتنا لم تعد محددة بصراع مركزي، أقطابه الطبقتان العاملة والبرجوازية كما كان الأمر في السابق، ولم تعد المنافسة تتم حول احتكار وسائل الإنتاج ولا حتى حول تسيير هذه الوسائل وإدارة أجهزة التحكم من طرف الطبقات المسيرة والتحكم في التاريخانية، وإنما حول الدفاع عن قيم ثقافية وعن الحياة الخاصة والاستقلال الفردي والبحث عن المتعة. إن مجتمعات اليوم لم تعد تعرف من خلال مبدأ اجتماعي وإنما ثقافي فرداني تعبّر عنها ولادة الفرد الأخلاقي (Individu éthique) حيث تحتل قضايا الذات والهوية والاختلاف والجنسانية والحميمية والخصوصية واجهة المطالب المطروحة للنقاش العمومي. وهكذا، فإن «العالم الخاص اجتاح العام، والثقافة اجتاحت السياسة» (بارانكو، ٢٠٠٩).

ثالثاً: سوسيولوجيا الحقول عند بورديو

احتل بورديو منذ ستينيات القرن الماضي مكانة رائدة في الحقل السوسيولوجي المعاصر، حيث بدأ نجمه يسطع بسبب غنى وأصالة أبحاثه التي تواصلت زمناً ينيف على أربعة عقود، وشملت مجالات شاسعة تمتد من الوقوف على واقع وطموحات الفلاحين والمزارعين الجزائريين غداة الاستقلال، مروراً بدراسة الطبقات الاجتماعية والنظام

المدرسي والثقافة والأذواق الفردية، وصولاً إلى الحقل الأدبي والعلمي والأكاديمي والإعلامي والبؤس والهامشية والحركات الاجتماعية الأوروبية والعولمة... إلخ.

لقد أبدع بورديو نظرية جديدة للمدى الاجتماعي هدفها إنتاج سوسيولوجيا عامة بشأن الحقول، تدرس وتحلل جميع تمظهراتها وإمكانات فعلها (السياسة، الفن، الآداب، التربية، الاقتصاد، العلاقات الجنسية... إلخ)، وتتبع مسارات تشكّلها التاريخي وبناها وعلائقها ورهاناتها ومصالحها، وفي نفسه سؤال مركزي وغاية كبرى؛ فأما السؤال، فيتعلق بالبحث عن القواعد المنتجة للممارسات الاجتماعية في مختلف الحقول، وكذا في شروط وأسباب استمرارها وإعادة إنتاجها، أو بالعكس، في السياقات المولدة للانقطاعات والإمكانات المتاحة أمام العملاء للتحرر والتغيير. وأما الغاية التي سعى طوال مساره العلمي إلى بلوغها، فهي الخروج بالعلم الاجتماعي من حالته البئيسة التي أوصلته إليه الإمبريقية المتطرفة والفينومينولوجيا المغالية، وذلك ببناء نظرية عامة للحقول والممارسات الاجتماعية تساهم في إضفاء الطابع العلمي على السوسيولوجيا، والخروج بها من دائرة النقاشات والسجالات الأيديولوجية العقيمة التي لا تجيد سوى لغة الانقسام، وإقامة التعارض بين المفاهيم والمناهج وتقنيات البحث، كالتعارض بين المادي والرمزي، بين النظرية والتجريب، بين الفاعل والبنية، بين الماكرو سوسيولوجي والميكرو سوسيولوجي.

فقد دافع بورديو بإصرار عن وحدة المنهج العلمي وعن انتماء السوسيولوجيا إلى العائلة الكبرى للعلوم، مثلها مثل العلوم الطبيعية. فعلى الضد من النزعات المضادة للعقلانية التي سادت لدى دعاة ما بعد الحداثة، وكذا الأفكار التي تريد إرجاع السوسيولوجيا إلى كتابة أدبية يضيع بين ثناياها الخيط الذي يفصل الحقيقة عن الخيال، الموضوعي عن الذاتي... إلخ، نجده يدافع عن السوسيولوجيا كعلم موضوعي عقلاني تجريبي نقدي، قادر على تحقيق التجاوز والقطيعة مع الخلافات والانقسامات التي ميزت هذا الحقل المعرفي وهي لا تعدو أن تكون مجرد «نزاعات مغلوطة» تؤدي إلى إضعاف العلم وسجنه في ثنائيات عقيمة، وتمنع النظريات والمفاهيم والمناهج من التواصل والتلاقح والتكامل تحت تأثير عوامل سوسيو اقتصادية وسياسية، أكثر منها منطقية وإبستمولوجية. فلا أحد يستطيع إنكار أن السوسيولوجيا تعكس تناقضات وصراعات المراحل التاريخية التي تعايشها. إن الإنتاج السوسيولوجي لا يتم دائماً في برج عاجي، ولا يستحق الاهتمام إن هو انحصر في نقاشات المختصين في ما بينهم.

إن الاستقلالية النسبية المميزة للحقل العلمي ورأس المال الثقافي، الذي يمنحه شرعية إنتاج خطابات عالِمة حول العالم الاجتماعي، غير كافية لفك الارتباط بالسياسة، والتحرر من الأهواء والنزوعات الذاتية، بل إن العكس هو الصحيح في أغلب الأحيان؛ فسياقات الظرفية التاريخية وإكراهاتها تنعكس في وعي علماء الاجتماع في شكل رؤى ونظريات وتصورات للاجتماعي هي بمثابة تموقعات. ومن جهة أخرى، وبعيداً عن التزامات علماء الاجتماع السياسية الصريحة، فقد واجهتهم صعوبات من نوع آخر وغير متحكم فيها بشكل جيد، وهي صعوبات ناتجة من طبيعة موضوعهم الذي هو الظاهرة الإنسانية كظاهرة مثقلة

بالدلالات والرموز والمعاني الذاتية التي تمر عبر اللغة، الأمر الذي يجعل من موضعتها مسألة نسبية وغير أكيدة؛ فنحن لا نستطيع عزل الظواهر الاجتماعية ونقلها إلى المختبر، ولا نستطيع تحليل عناصرها المركّبة وتفكيكها إلى وحدات بسيطة كما يفعل الكيميائي أو الفيزيائي. وباستعارة لغة ألفريد شوتز، فإن السوسيولوجيا تتناول خطاباً ثانياً حول العالم الاجتماعي، وبالتالي فإن المفاهيم التي تعتمد عليها في التحليل هي مفاهيم قد سبق للأفراد أن شكلوا وتمثلوا من خلالها العالم الذي يعيشون فيه قبل تدخّل السوسيولوجيا. لذلك، فمن أولويات البحث السوسيولوجي إبراز الشروط الاجتماعية لإنتاج الحقيقة العلمية باعتبارها ليست حقيقة خالصة مستقلة ومحايدة، وإنما هي موضوع تأويل وصراع واحتكار وشرعنة، كأية حقيقة اجتماعية. إن مواضيع العلم الاجتماعي ليست محايدة ولا معطاة مباشرة، بل يتم تشكيلها وإعادة بنائها باستمرار ــ بوعي أو دون وعي ــ من طرف العلماء ومن طرف المجتمع ومؤسساته والوكلاء، وذلك طبقاً لأغراض وغايات لا تكون بالضرورة متماثلة.

١ ـ في إمكان المعرفة السوسيولوجية

إذا كان ارتباط الباحث بمجال عمله وألفته بمواضيع العالم الاجتماعي يفضيان في غالب الأحيان إلى تورطه اللاشعوري في البنية الاجتماعية التي يدرس، فإن الشرط الأولي لممارسة السوسيولوجيا يكمن في القيام بسوسيولوجيا ليس حول الواقع الاجتماعي وتمثلات الوكلاء الاجتماعيين حوله فحسب، وإنما أيضاً، وبصفة خاصة، حول الخطاب السوسيولوجي ذاته، أو ما يصطلح عليه بالتحليل الاجتماعي (La Socio-analyse).

لذلك، فإن الشرط الإبستمولوجي، الذي لا مناص منه لقيام خطاب سوسيولوجي علمي، يكمن في قدرة عالم الاجتماع على موضعة ذاته في مختلف الحقول الاجتماعية التي يمكن أن يوجد فيها والتي تشكل موضوع ممارساته وتحركاته، وبالتالي يصبح من الضروري ليس فقط مساءلة وضعه الطبقي والأسري، وهي المساءلة الجاري العمل بها في علم الاجتماع، وإنما كذلك مساءلة الموقع الذي يحتله في الحقل العلمي والأكاديمي باعتباره الحقل الذي يتم التسليم فيه أكثر من غيره بشرعية علمية في تقييم وإصدار الأحكام، وتصنيف وقول حقيقة وماهية باقي الحقول. إن المساءلة تخص مستويين: يشمل **أولهما** آثار الأوضاع، أي المكان الذي يشغله الباحث في الميدان الفكري المشكَّل تاريخياً (Bourdieu, 1976: 88-104)؛ ويشمل **الثاني** آثار الاستعدادت التي يحملها الباحث معه بشكل غير واع، كأي وكيل اجتماعي يتأثر بالمعارف المكتسبة والميولات العاطفية والأخلاقية لزمنه، ثم استراتيجيات تأكيد الذات والمنافسة.

إن المساءلة تتجه، بصفة خاصة، نحو «اللاوعي الجماعي المسجل في النظريات والمشكلات والمقولات المتعلقة بالفهم المتعالم» (بورديو، ١٩٨٧: ٢٩)، باعتباره أكثر المجالات التي لا يتم الشك في موضوعيتها وعلميتها واستقلاليتها.

ثم إن تأكيد بورديو ممارسة الانعكاسية (Réflexivité) وإحداث القطيعة مع الخطاب الاجتماعي والفلسفي الرائج، ومع السوسيولوجيا التلقائية (أي مجموع الرؤى والتمثلات

والخطابات المشتركة التي ينتجها الأفراد والجماعات من العالم الذي يعيشون فيه)، يعكس رغبته في الرقي بالسوسيولوجيا إلى مستوى الخطاب العلمي.

٢ ـ في التجربة والنظرية

إن مهمة بناء المناهج وتقنيات البحث في السوسيولوجيا (القياس، التكميم، الجداول والبيانات، بناء المفاهيم، استخلاص علاقات منطقية... إلخ.) لا تقل أهمية عن البناء النظري. وتحيلنا المناهج إلى كيفيات وطرق إدراك العالم الاجتماعي وزوايا النظر، التي تُعتبر، من وجهة نظر عالم الاجتماع، أكثر ملاءمة؛ إذ هي تحتل مكانة مركزية في البحث الاجتماعي باعتبارها ترسم، إلى حد كبير، طبيعة التعاطي مع العالم الاجتماعي. إن أهمية المنهج كوسيط ضروري لترجمة ومصادرة الواقع الاجتماعي تتجلى في كونه هو الذي يخلق الموضوع، على حد تعبير عالم اللسانيات دي سوسير (Le Point de vue créé l'objet).

ينطلق بورديو من رفض المناهج السائدة في العلوم الاجتماعية، خاصة المنهجانية والنظرانية (Théoricisme méthodologisme). وتكامل النظرية والتجريب هو، بالنسبة إليه، المدخل لبناء علم اجتماع كلي، يتناول الظواهر الاجتماعية كظواهر كلية؛ فكل عمل علمي هو في الوقت عينه عمل تجريبي، باعتبار أن مواضيعه واقعية يمكن ملاحظتها، معرفتها، تكميمها، قياسها، وفعل نظري لأنه يستدعي «بالضرورة فرضيات تهم البنية الخفية للعلاقات التي تسعى الملاحظة إلى الإمساك بها» (بورديو، ١٩٨٧: ٢٧)؛ إذ من الخطأ الاعتقاد بكون استعمال الإحصاء والرياضيات وجميع القياسات الكمية كافية لبلوغ الموضوعية، بل العكس من ذلك، فسواء تعلق الأمر بالمتغيرات التي نختار أو الاستمارة أو سلالم القياس، فإننا نحمل معنا اختيارات نظرية واعية في شكل قضايا، مفاهيم، علاقات منطقية وسببية وغير واعية تأخذ صورة ترسيمات دائمة للإدراك والتمثل (Habitus) ستؤثر، لا محالة، في النتائج المتوصل إليها. إن العمل السوسيولوجي الجيد، حسب هذا المعنى، هو ذلك الذي يأخذ على عاتقه مهمة المراقبة الإبستمولوجية للعلاقات الممكنة بين السوسيولوجي ومواضيعه من جهة، وبينه وبين وسائل وأدوات ترجمة هذه المواضيع من جهة أخرى، ذلك أن أحد أخطار انزلاق البحث الاجتماعي يكمن في «العلاقة غير المراقبة بالموضوع».

ويستتبع ذلك انتقاد التعارض التقليدي السائد بين «نظرية أمبريقية تأخذ من الواقع بناه (المعطى) ونظرية بنائية تقر بأنه ليس هناك مواضيع مدركة إلا بواسطة فعل بناء» (Bourdieu, 1980). إن الأمبريقية المتطرفة تتنازل عن البناء النظري للواقع لصالح الدفاع عن ممارسة سوسيولوجية تلقائية تبني فرضياتها ومفاهيمها من أفواه الأفراد عوض العلاقات التاريخية الموضوعية. إن الاعتماد المفرط على تقنيات عدة، من قبيل النقد المنطقي للمفاهيم واستعمال الدليل الإحصائي، غير كاف ما لم يتم ضرب السوسيولوجيا التلقائية في مبدئها نفسه، أي في فلسفة المعرفة الاجتماعية والفعل الإنساني الذي يسندها. والأمر يتعلق بضرب «وهم شفافية الذات» باعتبارها سيدة مطلقة ومالكة لذاتها ولحقيقتها الخاصة، ورافضة الاعتراف بأية حتميات سوى محدداتها الخاصة، واستبداله بمبدأ «اللاوعي» كشرط لا مناص منه لتشكيل السوسيولوجيا كعلم موضوعي «يقوم على فكرة أن

معنى التصرفات الشخصية الأكثر شفافية لا ينتمي إلى الذوات التي تنجزها، وإنما إلى النسق الكلي للعلاقات التي عبرها ومن أجلها تنجز هذه التصرفات» (Bourdieu, 1973: 33).

في المقابل، يفرض مبدأ اللاوعي أن نبني نسق العلاقات الموضوعية، التي يجد الأفراد أنفسهم مندمجين فيها، والتي تتمظهر بشكل مناسب «في الاقتصاد أو في مورفولوجية الجماعات لا في الآراء والمقاصد التي تعبر عنها الذوات» (Bourdieu, Passeron et Chamboredon, 1973: 33)؛ «فلا يمكن تفسير اشتغال ووظيفة تنظيم اجتماعي ما من خلال وصف التمثلات والآراء والمواقف الفردية، وإنما من خلال إدراك المنطق الموضوعي للتنظيم» (Bourdieu, Passeron et Chamboredon, 1973: 40-41). ينبغي إذن بلوغ موضوعية عالية لا تنفي الذات وإنما تفسح لها فرصاً للانبثاق من خلال الأخذ في الاعتبار معيش الأفراد باعتباره جزءاً من الحقيقة الموضوعية للعالم. لذلك، فإن الموضوعية هي لحظة مركزية لبناء العلم الاجتماعي على أنقاض القطيعة مع التمثلات الذائعة والحس المشترك، لكن هذا الإقرار بوجود علاقات خارجية مستقلة عن الوعي والإرادة الفردية غير كاف في الوقت نفسه لبناء أنتروبولوجيا شاملة، لأن الأمر يفترض إدماج التمثل الذي يكونه الفرد عن العالم، ذلك «أن تجربة المعاني تشكل جزءاً أساسياً من المعنى والدلالة التامة للتجربة» (Bourdieu, Passeron et Chamboredon, 1973).

٣ ـ في العدة المفاهيمية

وظّف بورديو جملة من المفاهيم، بعضها متداول في حقل العلوم الاجتماعية، وبعضها الآخر من ابتداعه. ولعل أهم هذه المفاهيم هو الحقل، ورأس المال الرمزي، والهابتوس، والعنف الرمزي... وسنحاول الاقتراب من تلك التي تشكل جوهر بنائه النظري:

أ ـ الحقل

«إن حقلاً ما يمكن أن يحدد بصفته شبكة أو تشكيلاً من العلاقات الموضوعية بين أوضاع، وهذه الأوضاع محددة موضوعياً في وجودها وفي التحديدات التي تفرضها على المحتلين لها، سواء كانوا فاعلين أو مؤسسات، بواسطة موقعهم الحالي والمحتمل في بنية توزيع مختلف ضروب السلطة (أو رأس المال) التي يتطلبها اللعب في الحقل، وأيضاً بواسطة علاقتهم الموضوعية بالأوضاع الأخرى (سيطرة، تبعية، تطابق ... إلخ)» (بورديو وفاكونت، ١٩٩٧: ٦٥). إن الحقول هي مجالات غير متماثلة من حيث مكوناتها وعناصرها ورهاناتها، فلكل حقل منطقه الخاص ورهاناته ومصالحه النوعية (Bourdieu, 1980: 114) المختلفة عن غيرها. لكن هذا لا ينفي وجود بنية مشتركة ومتماثلة من الأوضاع والعلاقات والمواقف التي تنتظم وفقها كل الحقول على اختلافها، الأمر الذي يبرر قيام نظرية عامة حول الحقول المشكّلة للعالم الاجتماعي. إن جميع الحقول تشترك في كونها تعبيرات مختلفة عن الصراع الاجتماعي وعن علاقات القوة والسيطرة بين الفاعلين المختلفين داخلها؛ فهي أنساق من الأوضاع والمواقع المبنينة التي تنجم عن احتلالها من طرف الأفراد والجماعات والمؤسسات علاقات قوة. وتنتُج دينامية الحقل وحيويته مِن كون الصراع هو محركه، فتنشأ داخله علاقات

موضوعية بين أفراد أو مؤسسات تتنافس لاكتساب مزايا متماثلة، و«يدخل أصحاب الموقع المسيطر، أي أولئك الذين يمتلكون أكبر رأس مال خاص، في تعارض متعدد الأشكال مع الوافدين الجدد... أي مع الآتين الجدد، الذين أتوا متأخرين وهم لا يملكون الكثير من رأس المال النوعي؛ يتمسك القدامى باستراتيجيات المحافظة التي تستهدف استخلاص الفوائد من رأس مال تمت مراكمته تدريجياً؛ أما المنخرطون الجدد، فيتبنون استراتيجيات التمرد الموجهة نحو مراكمة رأس المال النوعي، فتفرض قلباً إلى هذا الحد أو ذاك للوحة القيم وإعادة تحديد ثوري إلى هذا القدر أو ذاك لمبادئ إنتاج وتقييم المنتجات، وتسعى في الوقت نفسه إلى الحط من قيمة رأس المال الذي هو في حيازة المسيطرين» (بورديو، ١٩٨٧: ٦٧ ــ ٧٣).

إن الحقل، مع ذلك، ليس مجرد علاقات مادية وعلاقات قوة تحددها الملكيات الموضوعية، بل هو كذلك مجموع المعاني والرموز المشكّلة له. بهذا المعنى سيتجاوز بورديو ماركس، حيث سيولي أهمية كبرى للصراعات الرمزية في التبنين الطبقي للمجتمع؛ فالصراعات لا تستهدف اكتساب المزايا المادية فحسب، وإنما تستهدف اكتساب الموارد الرمزية أيضاً. الكل يدخل في اللعبة، حتى تاريخها نفسه، أي ماضي الصراعات والتصنيفات والمعاني والدلالات؛ فإذا كان الصراع يهدف إلى الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية القائمة وعلى المسافات بين الطبقات والجماعات والأفراد، فانه لا يتوسل إلى ذلك بالقوة والإكراه والقسر فقط، وإنما أيضاً بالسلطة السحرية للكلمة والمعنى والتمثل، فالألفاظ والكلمات، مثل « اللقب» و« التصنع» و«البهرجة»، هي نتاج صراعات شرسة ومقنّعة في آن واحد، يؤكد من خلالها المسيطرون رفعتهم وسموهم الثقافي، ويحافظون، بل يعيدون إنتاج المسافات التي تفصلهم عن الفئات الاجتماعية الأخرى. إن الرهانات الرمزية تتناول إذن « كل ما هو في العالم الاجتماعي من فئة المعتقد والثقة وفقدان الثقة والإدراك والتقدير والمعرفة والعرفان (Reconnaissance) والاسم واللقب والنفوذ والشرف والمجد والسطوة، وكل ما يجعل من السلطة الرمزية سلطة معترفاً بها» (Bourdieu, 1979: 281). ولكي يشتغل بشكل طبيعي، يجب أن ينفي حقيقته الخاصة كعلاقة قوة وسيطرة؛ يجب أن يخلق عن طريق الرمز والأيديولوجيا لدى فاعليه الاعتقاد الوهمي بكون حقيقته هي تلك التي ينتجها باستمرار عن نفسه، وأن شكله وبنيته وسيرورته هي نتاج لتصرفاتهم وإراداتهم، وبالتالي نتاج المعاني التي يضفونها على ممارساتهم المختلفة داخل فضاءاته وأوضاعه؛ هنا يصبح لازماً التوسل بوساطة مفهوم الهابتوس الذي يجيد لعبة الاستدخال والاستخراج والطبع والترسيخ.

ب ـ رأس المال

إن استعارة مفهوم ينتمي إلى حقل الاقتصاد السياسي وتوظيفه في الحقل السوسيولوجي لا يعنيان الحفاظ عليه بدلالاته الاقتصادية، بل إن هذا المفهوم يتطلب إضفاء أبعاد جديدة عليه تجعله قادراً على استيعاب مضامين جديدة تدمج مختلف العناصر المكونة للواقع الاجتماعي: ثقافية، رمزية، سياسية ... إلخ.

وقد جعل صوغ مفهوم رأس المال بهذا الشكل بورديو ينسج بشأن المفهوم الماركسي

لرأس المال علاقات تقارب وتباعد في وقت واحد؛ حيث يتجلى التقارب في كون الاثنين يتفقان في أن التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية وإنتاج وتوزيع الخيرات المادية مرتبطة بالتفاوت واللامساواة في امتلاك رأس المال، «فامتلاك الرأسمال الاقتصادي يرسي الحجر الأساس في عملية التراتب الاجتماعي، حيث تتركز بشكل تفاضلي (تمييزي) الأوضاع الطبقية، بدءاً بالطبقات الميسورة، وصولاً إلى الطبقات الأكثر حرماناً» (أنصار، ١٩٩٢: ٩٥)، كما أنهما يشتركان في رفض النظر إلى رأس المال كـ «شيء» وإنما كعلاقة اجتماعية محددة داخل تشكيلة اجتماعية محددة تاريخياً.

لكن بورديو يبتعد بعد ذلك عن مفهوم رأس المال لدى ماركس، الذي يظل حبيس النظرة الاقتصادية، لينقله إلى مستوى أعلى؛ فهو عنده «كل طاقة اجتماعية قابلة أن تنتج مفاعيل» (أنصار، ١٩٩٢: ٩٧)، ومن ثم، فإن كل طاقة أو مورد يمكن استعماله وتعبئته في خضم الصراع والتنافس هو بمثابة رأس مال، فسواء تعلق الأمر بالسلعة أو بالقيم أو الثقافة أو الأذواق أو الجسد أو الألقاب، فإننا أمام الشيء نفسه، أي موارد يمكن تعبئتها لتصبح بمثابة رؤوس أموال تكرس اللامساواة والتمايز. إن هذا المعنى الشامل لرأس المال هو الذي كرس بورديو مجمل أعماله لإبراز أهميته في انتظام المجال الاجتماعي وبنينته.

ج ـ الهابتوس

لقد حاول بورديو تجاوز التعارض السائد بين مبدأي الحرية والحتمية، أي التعارض الذي ظل يقسم السوسيولوجيا والفكر الاجتماعي عامة؛ فبين الدفاع عن مبدأ الاختيار الحر، على نمط سارتر، أو الوعي القصدي، على نمط فنمينولوجيا هوسرل، وحتمية كلود ليفي ستروس، والنزعة المضادة للإنسانية لدى ألتوسير، اختار بورديو وساطة مفهوم جديد: إنه «الهابتوس» الذي يسمح باستيعاب المعطى الموضوعي المكوّن للظاهرة الاجتماعية، ويسمح في الوقت نفسه بتجاوزه من خلال إعادة الاعتبار إلى التجربة الذاتية للفاعلين، أي إلى المعرفة والممارسة العملية للأفراد المنخرطين في علاقات اجتماعية محددة. ويقدم بورديو توصيفاً جيداً لهذا المفهوم من خلال نظرية اللعب، وخاصة لعبة الأوراق (بورديو وفاكونت، ١٩٩٧: ٦٦)، التي تسمح للاعبين في الوقت ذاته بالخضوع للإكراهات الموضوعية لقواعد اللعبة، انطلاقاً من قِطع اللعب المتوفرة لديهم، وهي بمثابة موارد ورؤوس أموال يمتلكونها داخل مجال اللعب، كما تسمح لهم بإمكانية التأثير في بنيتها، انطلاقاً من التحكم في بعض عناصر اللعبة، كالتوفر على القِطع الجيدة للحسم، أو احتلال وضع أو ترتيب معيّن في العلاقة مع أوضاع اللعب الأخرى تسمح بالحصول على أكبر قدر من أرباح اللعبة، أو مزايا الحقل وتوجيهها لخدمة أوضاعهم ومصالحهم ورهاناتهم داخل اللعبة. إن هابتوس الأفراد هو الذي يسمح لهم بتقمص قواعد اللعبة والحصول على مزاياها.

فإذا كان الحقل يحيلنا إلى تراتبية الأوضاع والمواقع والعلاقات الموضوعية الصارمة، فان الهابتوس يعيد الاعتبار إلى العلاقات التاريخية «المودعة في أحضان الأجساد الفردية على شكل خطاطات (ترسيمات) ذهنية وجسدية للإدراك، للتقويم والفعل» (بورديو وفاكونت، ١٩٩٧: ١٨)، تُنتج ممارسات واستراتيجيات عملية تعبّر عن فعل الأفراد داخل الحقل أو عن

بنية العلاقات الموضوعية المشكّلة له. إن الهابتوس سيصبح إذن «الصيرورة المزدوجة لاستدخال الخارجي وتخريج الداخلي» (Intérioriser l'extérieur et extérioriser l'intérieur) (Bourdieu, 1972: 75)؛ فباعتباره مجموع الاستعدادات الجسدية والذهنية الدائمة والمغيرة لموضعها (Transposable) والتي يتم تقمصها داخل وعي الأفراد، فان ترسخه وديمومته هما نتاج صيرورة التنشئة الاجتماعية، وبشكل أكثر دقة صيرورة استدخال البنى الموضوعية التي توكل إلى مؤسسات مختلفة، بدءاً من الأسرة والحي والجوار، وصولاً إلى المدرسة والمعمل والدولة.

إن الهابتوس هو نقطة الارتباط الممكنة بين البنى والوكلاء؛ انه الواسطة التي تتم من خلالها عملية توضيع البنية داخل وعي الأفراد وتمثلاتهم، «ذلك أن السمت آلية مُبَنيَنة (Mécanisme structurant) تشتغل من داخل الفاعلين» (بورديو وفاكونت، ١٩٩٧: ٢٠)[١]؛ فهو الذي يسمح بتكييف التصرفات الذاتية مع المجتمع وتقييمها بحيث تبدو كما لو أنها تستجيب لمحددات فردية، أو كما لو أنها ناتجة من وعي فردي بعناصر الفعل وآثاره وأهدافه. إن تماثل التجارب الفردية يسهّل عملية الالتجاء إلى خطاطات متماثلة داخل وضعيات مختلفة، لكنه يدفع في الوقت نحو ممارسات ارتجالية وغير متوقعة.

لكن المعنى الذي يعطيه له أوسع من مجرد اعتباره حاملاً سلبياً للبنى والحتميات الموضوعية؛ إذ يجعله قادراً على الخلق والإبداع، لأنه قادر على توليد ممارسات واستراتيجيات جديدة ولانهائية، انطلاقاً من عدد محدود من القواعد والمبادئ، خاصة حينما يواجه الأفراد أوضاعاً غير مسبوقة وهم غير معدين لها سلفاً. إن كفاءته الوظيفية تكمن في كونه يشتغل كضامن لإعادة الإنتاج والخلق معاً.

خاتمة

نستأنف في هذا الصدد تساؤلنا الأول: إذا كان كل واحد من هذين العلمين الكبيرين، تورين وبورديو، قد رسم للسوسيولوجيا مساراً نوعياً، فهل يجوز الحديث عمّا يفرقهما أكثر من الحديث عمّا يجمعهما؟ هل الاختلاف بينهما جذري إلى حد القطيعة، أم أن هناك قواسم مشتركة؟

إن الاختلاف الأكيد بينهما ليس من طبيعة إبستمولوجية، وإنما يخص رؤية كل واحد منهما للاجتماعي:

● إن مفهوم المجتمع لدى تورين هو الحركات الاجتماعية، بينما يردّه بورديو إلى العلاقات الموضوعية بين الاستعدادت والأوضاع أو المواقع. إن التفكير في المجتمع من منظور الحركة الاجتماعية يعني إعادة الاعتبار إلى الفاعل الاجتماعي في ممارساته وأفعاله، في اعتقاداته وتمثلاته لطبيعة فعله وجدواه ونتائجه على الفاعلين المحتملين داخل وضعية ما؛

(١) يفضل المترجم لفظة سمت في مقابل اللفظ الفرنسي Habitus، بينما نميل نحن إلى لفظة الهابتوس للحفاظ على دلالته ووزنه.

بينما يؤدي استدعاء العلاقات الموضوعية إلى تركيز الاهتمام على المحددات الموضوعية والحتميات الاجتماعية المنتجة للممارسات؛

● إن بورديو أسس بناءه النظري، بشهادة تورين نفسه، على نقد المجتمع منظوراً إليه من زاوية الهيمنة؛ فالهيمنة كلية، ولا مخرج منها (Touraine, 2002a)؛ وعلى النقيض منه، ينتقد تورين المجتمع من زاوية فصله بين العقلنة وما يتبعها من سيادة النظام والهيمنة والإكراه وبين الفردانية بما هي فعل وحرية وإبداع. فهناك طغيان لمكون أحدهما (العقلنة والنظام) على الآخر (الفرد والحرية). لقد انتهت الحداثة إلى إقبار الفاعل والاستعاضة عنه بالعقل والتقنية والمؤسسات. لذلك يراهن تورين على إحياء الفاعل الاجتماعي الذي لا يخضع ميكانيكياً للمحددات والإرغامات بقدر ما يصنع الفعل بمطالبته بإدارة التاريخانية والمنازعة في امتلاكها، لكن دون تجاهل تأثير هذه الإرغامات كلياً، كما تفعل الفردانية المنهجية لبودون.

● إن انتماءهما إلى الجيل نفسه وإلى الوسط العلمي والثقافي نفسه لم يكن يمر دون أن يطرح منافسات خفية ورهانات تتجاوز الثقافي إلى ما هو أبعد. فإذا كان كل واحد منهما قد انكب على تطوير نظريته بمعزل عن الآخر، فإنه كان يحاور الآخر بشكل ضمني. لذلك، فإن الخلافات بينهما كانت قد برزت منذ السبعينيات، حينما ارتسمت ملامح كل مشروع على حدة. ولم يكن دخول بورديو إلى الكوليج دو فرانس (Collège de France) بالحدث العادي بالنسبة إلى مسار تورين المهني والأكاديمي.

لكن لننظر الآن إلى الوجهة الأخرى من العملة، ونطرح السؤال التالي: أليس هناك تقاطعات بينهما؟ ألا يمكن إيجاد أرضية مشتركة يقف عليها الاثنان فتكون بمثابة دعامة لتأسيس السوسيولوجيا، والخروج بها من السجالات العميقة والمنازعات المغلوطة (Fausses querelles)؟

إن الجواب سيكون بالتأكيد إيجابياً (Touraine, 2002b)[٢]:

فعلى الصعيد التصور نسجل:

● الربط بين النظرية والممارسة، فهما معاً يرفضان اختزال دور السوسيولوجيا في الهندسة الاجتماعية أو في أدوار تقنية، كما ينددان بالوضعية الزائفة؛ فالسوسيولوجيا منخرطة بالضرورة في الصراعات الاجتماعية والسياسية. وهكذا، يدعو بورديو إلى التعامل النقدي مع المشكلات المجتمعية بنزعها من حالتها الميتافيزيقية والقدسية واللاعلمية التي تنتج من الإدراك الأولي، أو يقترحها الوعي المشترك أو بعض الفلسفات الاجتماعية الرائجة، وتحويلها إلى مشكلات قابلة للمعالجة العلمية، وللمعالجة السياسية في نهاية

(٢) يقول تورين في شهادته غداة وفاة بورديو: «حينما أنظر إلى مواقفه خلال السنوات، فأني أحس استرجاعياً بأنني متفق مع ٩٠ بالمئة من تلك المواقف، رغم أننا لم نتفق حول إضراب ١٩٩٥؛ فهو بجانب الحتميات الاجتماعية، أما أنا فبجانب الحرية، لكن وجهي السوسيولوجيا لا يمكن أن يعيشا الواحد دون الآخر. ولدي إحساس بأن جزءاً مهماً من حياتي كان، بدون أن أتكلم، حواراً معه».

المطاف ؛ فعلى عكس السوسيولوجيا الوضعية المشبعة بالنموذج العلمي التجريبي للقرن ١٩، والتي كانت تنظر إلى السياسة والأخلاق كعوائق أمام تحقق العلم الاجتماعي بينما كانت في الحقيقة تعبيراً عن مطامح سياسية، ينطلق بورديو من قناعة مفادها بأن «داخل المجتمعات المنقسمة إلى طبقات اجتماعية، يصعب فصل مشكل المعرفة عن المشكل السياسي» (Bourdieu, 1980: 209)، لذلك فإن علم الاجتماع بالنسبة إليه هو علم سياسي إلى حد بعيد «من حيث إنه يهتم أساساً بخطط وآليات اشتغال السيطرة الرمزية التي يوجد هو ذاته تحت رحمتها. إن العلم الاجتماعي لن يستطيع أن يكون محايداً، منفصلاً، مترفعاً عن السياسة، وذلك بالنظر إلى طبيعة موضوعه ووضع الذين يمارسونه» (بورديو وفاكونت، ١٩٩٧: ٣٤).

يطرح بورديو هذه العلاقة بين المعرفة والالتزام السياسي من منظور نقدي يميز فيه بين المثقف الحقيقي أو العضوي والمهندس الاجتماعي. هذا الأخير يتمظهر في صورتين متكاملتين: صورة الخبير الذي يشتغل في الظل ويعد البرامج والوصفات التقنية بواسطة الاعتماد على لغة الأرقام والإحصاءات الرياضية والتجريد والصورنة؛ وصورة مستشار الأمير المختص بالتواصل والقائم بتوظيف رأس ماله الثقافي الذي اكتسبه من اشتغاله الأكاديمي والجامعي لخدمة الطبقات المهيمنة. ويؤكد في مقابل ذلك تلازم المعرفة النقدية بالممارسة الميدانية: فالمعرفة، أكانت اقتصادية أم سوسيولوجية، لن تكون لها من قيمة إذا لم تكن موجهة نحو الفعل والعمل اللذين يهدفان إلى تغيير أو تصحيح أو التنديد بأوضاع تعسفية، والمثقف لا يستطيع بمفرده أن يكشف ويقاوم العنف الرمزي الذي تمارسه الأوضاع والاستعدادات ما لم يتحالف مع قوى وحركات اجتماعية تستطيع أن تدمج في آن واحد جميع هذه المطامح المعرفية والعملية والسياسية.

أما تورين، فقد عُرف بتعاطفه الكبير مع حركات التحرر واليسار اللاتيني؛ والسوسيولوجيا بالنسبة إليه لا يمكن أن تنفصل عن الحركة الاجتماعية تنظيراً وممارسة، بل هي تساهم في دفعها إلى الارتقاء والتقدم من خلال رفع قدرتها على الفعل التاريخي؛ فعالِم الاجتماع «يعي بأن أبحاثه تساهم في توسيع حقل الدمقرطة واستبدال وهم النظام بحقيقة النقاش، الصراع والتفاوض. باختصار بإظهار أن المجتمع هو حقل سياسي» (Touraine, 1981: 242).

● إذا كانت الموضعة، التي شكلت الحجر الأساس في رؤيته للعالم الاجتماعي، وهي تعني الكشف عن حقيقة العالم الاجتماعي والتنديد بالبداهة والتطبيع التي يتقدم بها العالم في اللغة والوعي المشترك، فإنها مع ذلك لا تصل إلى حد السقوط في فخ الموضوعاتية المفرطة، على غرار بنيوية ألتوسير مثلاً، وإنما تترك مجالاً أرحب لقبول الممارسة العملية ونتائجها من خلال لعبة الهابتوس المزدوجة؛ فكثيراً ما شدد بورديو على أن معرفة الحتميات المحددة للممارسة تساهم في التحرر من قبضتها. وسواء تعلق الأمر بالتعسف الثقافي والعنف الرمزي الذي تفرضه المدرسة ومختلف مؤسسات التنشئة أو الترسيمات الذهنية للمذكر والمؤنث التي تقوم عليها الهيمنة الذكورية، أو الحقائق الراسخة التي تبدو بديهية ومطابقة لنظام الأشياء أو للنظام الطبيعي... فإن الوعي الواضح والمعرفة الدقيقة

بها سيؤديان إلى الحرية. لذلك، ليست كل ممارسات الوكلاء تؤدي حتماً إلى إعادة الإنتاج. من هنا اقترابه من تورين، الذي يجعل مهمة السوسيولوجيا أن تسمح للفاعل بأن يجد استقلاليته وأن يبني ذاته بفضل الوعي بالأشكال الاجتماعية القبلية التي تفرض عليه أن يكون ما هو عليه، والتي تشكل مصادر وينابيع فعله.

● إن اهتمام تورين بالفاعل يجب ألا يجعلنا نعتقد أنه يميل إلى الفردانية المطلقة، التي تقصي من دائرة اهتمامها كل ما يحيل إلى السياقات والأوضاع الاجتماعية، أو إلى الفينومينولوجيا التي ترى في الوعي القصدي ذلك النور الذي يضيء الأشياء والظواهر؛ بل بالعكس، فهو يتفق مع بورديو في ضرورة تأسيس السوسيولوجيا على فكرة التخلي عن وجهة نظر الفاعل لصالح العلاقات الاجتماعية. إن هذه الفكرة تبيّن بجلاء موقف تورين الإبستمولوجي من الفعل الاجتماعي ومن مدى وعي الفاعل وقدرته على تحديد الرهانات والصراعات؛ فهو يعتبر أن الوقوف عند الصور التي تنتجها الحركات الاجتماعية عن ذاتها يجب ألا يخفي عنا أن هذه الصور تبقى مطبوعة بالأيديولوجيا وموغلة في الذاتية. فلا يمكن تفسير الظاهرة الاجتماعية بالاكتفاء بالتسجيل الأمين والمحايد لوجهات نظر الفاعلين المنخرطين فيها، ذلك أن «الحركة الاجتماعية تنخرط بشكل كبير في الصراع: إن الوثائق التي تنتج تكون أيديولوجية بشكل مباشر. وكلما كان الصراع ساخناً يصعب جمع شهادات لا تكون بمثابة تموقعات» (Touraine, 1978: 185).

لذلك، فالتدخل السوسيولجي يجب أن يتوخى دفع التحليل إلى مستويات أكثر تقدماً من أجل تجاوز وهم الفهم المباشر لمعاني الصراع وغاياته ومحدداته التي تخرج من أفواه الأفراد، وذلك بأن يطرح صوب اهتمامه مسألة التفسير الذي يتخلى عن وجهة نظر الفاعل لصالح مقاربة «علائقية»، «موضوعية» تركز على هذا المجموع المشكّل من الهوية والتناقض والكلية. وبتعبير آخر، تربط الفاعل بتاريخه، وبالضبط، بالإكراهات التي تفرضها العلاقات الاجتماعية، دون التفريط النهائي في وعيه الإرادي. وهذا ما يقف عليه جاك هامل كذلك، حين يسجل أن «التناقضات الموضوعية» أو «الحتميات الاجتماعية» التي رفض تورين أن يقبلها كمنطلقات لنظريته، ستعود لتسبق الخطى على «السلوكات الاجتماعية المحددة اجتماعياً» التي تقتضيها «حرارة الصراعات» التي يفضلها (Hamel, 1997: 286).

وعلى الصعيد المنهجي، يمكن تسجيل اتفاقهما على أهمية المناهج الكيفية. وإذا كان بورديو قد اعتمد في دراساته السابقة على بعض التقنيات الكمية والإحصائية، فإنه بدأ منذ كتابه **بؤس العالم** يرجح كفة المناهج الكيفية، لاسيما المقابلة، وما يسميه «الموضعة المشاركة» (Objectivation participante)، التي تهدف إلى «تفسير ما يفعله الأفراد ليس انطلاقاً من تفسيراتهم لما يفعلون، وإنما لما هم عليه» (Hamel, 2008). أما تورين، فقد أسس منهجيته منذ البداية على التقنيات الكيفية، كالمقابلة والملاحظة والمشاركة... وقد اهتدى إلى تقنية سمّاها «التدخل السوسيولوجي» (L'Intervention sociologique) ويعرّفها بأنها «عمل يقوم به عالم الاجتماع من أجل إظهار العلاقات الاجتماعية وجعلها الموضوع الرئيسي للتحليل» (Touraine, 1978: 184).

ويلخص هامل (Hamel, 1998: 1-19) النقط المشتركة بينهما في خمس، وهي:

ـ اهتمام السوسيولوجيا بالفاعلين الاجتماعيين الذي يملكون وعياً عملياً محسوساً لا ينفصل عن الفعل، وبالتالي يعكس كل محددات الفعل (السياسة، التاريخية، النفسية...)؛

ـ السوسيولوجيا هي معرفة حول المعرفة، أو خطاب ثان حول خطاب أول سبق للفاعلين أن أنتجوه خلال ممارستهم وتأويلهم للعالم الاجتماعي، لذلك لا يجوز إقصاء المعارف العملية في عملية التفسير السويولوجي؛

ـ تقتضي المعرفة السوسيولوجية إشراك الفاعلين في إنتاجها، وهي عملية تتم، حسب بورديو، من خلال الموضعة المشاركة، بينما تتم عند تورين من خلال التدخل السوسيولوجي؛ وفي الحالتين معاً سيتم تكوين عيّنة أو مجموعة محدودة للدراسة (عند بورديو أفراد يمكن أن يجسدوا جانباً معيّناً من الاجتماعي كالمعاناة؛ ومجموعة من المناضلين عند تورين)؛ حتى تكون هناك قدرة على إشراكهم من خلال ممارسة نوع من التحليل الذاتي للوضعية؛

ـ تتمثل المعرفة السوسيولوجية عندهما في التمثيلية النظرية والاجتماعية، دون التعارض مع التمثيلية الإحصائية؛ فهي لا تقوم على المعطيات الإحصائية ولغة الرياضيات والأرقام، وإنما على نوعية الشهادات (Témoignages) التي يعرضها المبحوثون.

ـ إن التفسير يقوم على فهم المعارف العملية للفاعلين الاجتماعيين، لذلك فإن التأويل والتفسير بالنسبة إليهما شيء واحد □

المراجع

أنصار، بيار (١٩٩٢). **العلوم الاجتماعية المعاصرة**. ترجمة نخلة فريفر. بيروت: المركز الثقافي العربي. ص ٩٥.

بارانكو، خوستو (٢٠٠٩). «آلان تورين: لم يعد فهم العالم ممكناً بمصطلحات اجتماعية، وإنما بمصطلحات ثقافية (مقابلة).» ترجمة ناجي نصر، **لابانغواردیا**: ٢٠٠٩/٥/٤.

بورديو، بيير (١٩٨٧). **الخياطة الرفيعة والثقافة الرفيعة** .ترجمة محمد سبيلا. الرباط: دار الأمان. ص ٦٧ ـ ٧٣.

بورديو، بيير ولويك ج. د. فاكونت (١٩٩٧). **أسئلة علم الاجتماع: في علم الاجتماع الانعكاسي**. ترجمة عبد الجليل الكور؛ إشراف ومراجعة محمد بودودو. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. ص ٢٩.

تورين، ألان (١٩٨٧). «هل فكرة المجتمع ضرورية؟.» في: **تساؤلات الفكر المعاصر**. ترجمة محمد سبيلا. الرباط: دار الأمان. ص ٦٠.

صالح، هاشم (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦). «حوار مع بورديو.» **الفكر العربي**: العدد ٣٧، كانون الأول/ ديسمبر ـ كانون الثاني/يناير.

ضومينيك، كولاس (١٩٩٨). «ماركس من منظور بورديو، من الاستمرارية إلى القطيعة.» **ماكازين ليتريير**: العدد ٣٦٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٢٧ ــ ٣٠، وقد وردت في: في: **بيير بورديو: الفتى المتعدد والمضياف**. ترجمة وتقديم عبد الجليل الأزدي. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٩، ص ١٣٠.

Bourdieu, Pierre (1976). «Le Champ scientifique.» *Actes de la recherche en sciences sociales*: vol. 2, no. 2. pp. 88-104.

Bourdieu, Pierre . (1972). *Esquisse d'une théorie de la pratique*. Paris: Droz. p. 175.

Bourdieu, Pierre . (1979). *La Distinction: Critique sociale du jugement*. Paris: Minuit. p. 281.

Bourdieu, Pierre . (1980). *Le Paradoxe du Sociologue «In «Questions de Sociologie*. Paris: Minuit. p. 209.

Bourdieu, Pierre , Jean Claude Passeron et Jean Claude Chamboredon (1973). *Le Métier du sociologue*. Paris: Préalables épistémologiques. p. 33.

Copans, Jacques (1976). «La Recherche de la théorie perdue: Marxisme et structuralisme dans l'anthropologie française.» *Anthropologie et Société*: vol. 1, no. 3, pp. 137-158.

Hamel, Jacques (1997). *Précis d'Epistémologie de la Sociologie*. Paris: L'Harmattan. (Logiques Sociales)

Hamel, Jacques (2008). «Qu'est-ce que l'objectivation participante? Pierre Bourdieu et les problèmes méthodologiques de l'objectivation en sociologie.» *Socio-logos: Revue de l'association française de sociologie*: 24 mars.

Hamel, Jacques (1998). «The Positions of Pierre Bourdieu and Alain Touraine Respecting Qualitative Methods.» *British Journal of Sociology*: vol. 49, no. 1, March, pp. 1-19.

Lamoureux, D. (1981). «Mouvement social et lutt des femmes.» *Sociologie et sociétés*: vol. 13, no. 2.

Touraine, Alain (1981). «L'Inutilité idée de société.» Dans: Delacampagne, Jean et Roberto Magioni (dir), *Phiolsopher: Les interrogations contemporaines*. Paris: Fayard. p. 242.

Touraine, Alain (1978) *La Voix et le regard*. Paris: Seuil, p. 58.

Touraine, Alain (1997). *Le Retour de l'acteur*. Paris: Fayard. p. 30.

Touraine, Alain (1974). *Pour la sociologie*. Paris: Seuil, p. 15.

Touraine, Alain (1981). «Réactions Antinucléaires ou mouvement antinucléaires.» *Sociologie et sociétés*: vol. 13, no. 1. pp. 117-130.

Touraine, Alain (2002a). «Sociologue du peuple.» *Sciences Humaines*: Numéro Spécial.

Touraine, Alain (2002b). «Il était une référence - positive ou négative - indispensable.» Propos recueillis par José Garçon. *Libération*: 25 janvier.